

احد فيه نظر اذ حق الله تعالى بحق الدودي يقع الكفالة ببلده من ههنا
 الا محض حد الله تعالى كما ان الله تعالى بالتمكين جدا السرعة والسرعة
 واعلم انه لا بد من اذن المكفول بنفسه وان فاق به اوجب اواذن
 وليا ووارثه وان تعدد اذامات قبل وفاته لم يند على صورة اذام
 يعرف اسمه ونسبه فانه عرفها كجرح الى حصونه ويغدهم بها
 ويعتبر اذن السفيه لا وليه واذا العبد في نوبته امانته
 بلا وارث ولم يافق فظن انه لا يقع كفالته وتبين محل الكفالة
 الرفيق لغيره باذن سيده فيما يظهر كفالته بتسليم المكفول
 ببذنه اى بك ما يوجب كسب كفايته وهو من المفسد المقتضى
 في مفعوله بان ياتي به الكفيل سواء طلب منه اوله ويلزمه
 احصاءه بطلبه ولو من مسافة الفقه ولو بعدت ان عرف
 محله وامر الطارئة ويمهل مدة ذهابه واياته واقامته ثلثة
 ايام فان مضت المدة ولم يجده جسد الي بقدر حصونه
 او فالدين ويرجع به اذا بقدر حصونه لانه لا يلزمه
 المال حتى لو شرط في الكفالة ان يلزمه فسد ولو حضر
 المكفول بنفسه وقال انما من جهة الكفيل فانه يبرأ فان
 وقف ساكتا او لم يع الكفول لم يبرأ الكفيل بذلك بلا
 حاليه اى كسب بقوة او غيرها ^{في بيان}
 احكام الشركة بين اثنين وكسرها مع اركان الربح الذين
 وكسرها وي اسم مصدر شرك والاصل فيها ضرب الساب
 ابن يزيد رضي الله عنه انه كان شركا بينه وبين السفيه ولم
 قبل الميسر واقتضى شركته بمسءله كذا ذكر في شرح الامام في
 منحة وغيره قال الحافظ ابن حجر وهذا هو ^{ابن} وانما هو الساب

ابن ابي

ابن ابي الساب صفي بن عابد الخزومي كما وفي الود او و
 والشاي وابن ماص وحكام ان كان شركيا النبي صلى الله عليه وسلم
 اول الاسلام في التجارة فلا كان يوم الفتح كما ان النبي صلى الله عليه وسلم
 باهى وشركي له يارمي ولا يمازى اه اقوا وتذكره مع الله
 علمه وكلمة للشركة دليل على جوازها لانه تقرير منه صلى الله عليه وسلم
 لما وقع قبله وفيه ايضا تعظيم للساب المذكور خصوصا مع
 وزنه بالاخوة والترحيب وليس في ذلك افتقار منه صلى الله عليه وسلم
 عليه ولم يتركه كما توهم بعض الطلبة وان كان لا مانع منه
 وفيه قيل ان كفايله ذلك هو الساب المذكور افتقار منه
 بشركته صلى الله عليه وسلم وفيه دليل على افتقار صلى الله عليه وسلم
 على ذكرها واذا كانت الحصة عاقباته ومالاته وصفيته وسرط
 العاقبة تقصره لنفسه فيما وكل فيه او توكل وبشرط
 الصيغة كونها اذنا في التجارة ومائة شرط المال واما العمل
 فهو تابع وكذا الربح وهو اربعة انواع شركة البان وشركة
 مفاوضنة وشركة وجوه وشركة عنان وشركة الابديان
 بيان في شرك اذنان ليكون بينهما كسبها ببدنها متساويا
 كان او متفاوئا مع اتفاق احرقة كدلالين مثلا واختلفا في
 كسبها وورثها وجوزها الامام ابو حنيفة رضي مطلقا والاش
 مالك رضي مع اتحاد الحرفة وعما بطلانها في التورثي في قوله
 وما سركا في بيعه عن اجرة المثل لها وشركة المضاونة
 بفتح الواو وكسرها من تقاوضها في كسبها في جميعها
 وان يشرك اذنان ليعون بينهما كسبها ببدنها او ابانها مت
 غير خالط او معه وعلمها ما يعرض من غير سب فصب او غيره